

أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

تحليل إحصائي لآثار برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر

بن عزة محمد

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة

جامعة تلمسان

شليل عبد اللطيف

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة

جامعة تلمسان



ملخص:

تعتبر برامج الإنفاق العام المسطرة في ميزانية الدولة من أهم الأدوات المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الأكثر أهمية لدى الحكومات لتحقيق التوازن الاقتصادي والرفع من مستوى الرفاهية لدى أفراد المجتمع حاولنا في هذه الورقة البحثية تحليل أثر الإنفاق العام على مسار النمو الاقتصادي في الجزائر ، بحيث اتبعت الدولة سياسة تنموية وصفت من طرف العديد من الاقتصاديين بأنها توسعية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي، وشملت هذه البرامج اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و البرامج القطاعية غير الممركزة PSD البرامج البلدية للتنمية PCD ، والتي شملت عدة مجالات و اعتمدت خلالها عدة آليات.

وجاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى تحقق مضاعف الإنفاق العام في القطاعات الأساسية المساهمة في الناتج المحلي الخام. وخلصت الدراسة إلى أن تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في حالة الجزائر هو متغير ومتذبذب نظرا لكون أن القطاعات المساهمة في النمو الإجمالي وخاصة المحروقات والفلاحة والصناعة تتأثر بعوامل خارجية مما ينتفي وجود مضاعف الإنفاق في حالة هذه القطاعات الحساسة ، بينما يؤثر الجهود الإنفاقي للدولة ويظهر مضاعف الإنفاق فقط على قطاعات الأشغال العمومية وقطاع الخدمات.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، النمو الاقتصادي ، مضاعف الإنفاق العام، الجزائر.

مقدمة:

تسعى جل دول العالم إلى تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق الإستغلال العقلاني للموارد ويعتبر النمو الاقتصادي أحد عناصر هذا التوازن المنشود، فهو الهدف الأكثر أهمية لدى الحكومات مستعملة في ذلك الميزانية العامة كأداة ووسيلة لتخطيط وتنفيذ برامج الإنفاق العام للرفع من الطاقات الإنتاجية في شكل استثمارات عمومية تشمل جل المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل إحداث تغييرات في الطلب الكلي للسلع والخدمات .

والهدف من دراستنا لهذا الموضوع: أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي والتركيز على برامج الانفاق الاستثماري ، هو معرفة مدى إنتاجية المال العام المنفق في مختلف المجالات الاستثمارية. وإلقاء الضوء على الاتجاهات الحديثة في تسيير المال العام بمثابة تورة بمعنى الكلمة في هذا المجال خاصة في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال القانون الحكومي والتناج (1993) و كندا من خلال قانون الإدارة العمومية (La loi sur l'administration publique LAP 2000)، وفرنسا من خلال القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية (LOLF2001).

والجزائر كغيرها من الدول شرعت في تنفيذ سياسة تنمية وصفت من طرف العديد من الاقتصاديين بأنها توسعية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ، وشملت هذه البرامج اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و البرامج القطاعية غير الممركزة PSD البرامج البلدية للتنمية PCD ، والتي شملت عدة مجالات و اعتمدت خلالها عدة آليات. من هذا المنطلق سوف نعالج هذا الموضوع انطلاقا من الإشكالية المحورية التي تتمثل فيما يلي:

ما مدى مساهمة برامج الإنفاق العام في تحريك عجلة الاستثمار العمومي و الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ومن خلال التساؤل المطروح كانت الرغبة كبيرة في معالجة هذا الموضوع، وكمنتطق في تحليلنا لهذا الموضوع وضعنا الفرضية التالية:

هناك علاقة طردية بين الإنفاق على الاستثمار العمومي ومعدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر .

I- الإنفاق العام والنمو الاقتصادي ... أسس و مفاهيم:**I-1- الإنفاق العام:**

" النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة"¹

وبالرغم من تعدد وتنوع تقسيمات النفقة العامة سواء على مستوى الكتابات الاقتصادية والمالية أو على المستوى التطبيقي الذي تُظهره موازنات الدولة، إلا أن هذه التقسيمات في مجملها النظري والتطبيقي تستند إلى معيارين رئيسيين:²

* المعيار الاقتصادي. * المعيار الوضعي أو العملي:

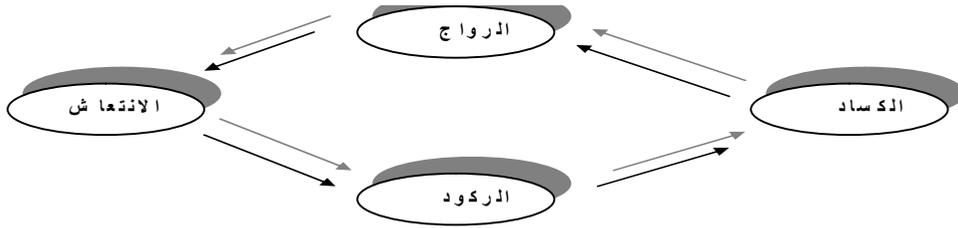
1 - حسن مصطفى حسين ، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 2001 ، ص 11.

2 - سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدر الجامعية للنشر، بيروت، 2008، ص 469.

I-2- العوامل المؤثرة في الإنفاق العام:

وهناك اعتقاد يقول انه لا يجب ان يخرج نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام عن المجال 5- 25 إلا أن مثل هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية ولا بالاختبارات الميدانية.¹ وبالتالي هناك عدة عوامل تؤثر على الإنفاق العام للدول نذكر أهمها:

أولاً: الفلسفة السياسية للنظام الاقتصادي : إن الفلسفة السياسية للمجتمع والدولة هي التي تحدد النظام الاقتصادي،
ثانياً: تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي وحركة الدورة الاقتصادية: يتعرض الاقتصاد الوطني إلى تقلبات مستمرة ومتواصلة وذلك ما يسمى بالدورة الاقتصادية، وهذه الأخيرة تخضع لنوبات متعاقبة من مستوى النشاط الاقتصادي يختلف الاقتصاديون في تحديد مدتها واسباب حدوثها ولكن الجميع يتفق في انها تأخذ المسار التالي:



ثالثاً: المقدرة المالية للدولة : وتعتبر المقدرة المالية للدولة العنصر المهم في تحديد مقدار الإنفاق الواجب صرفه ، فهي بمثابة السيولة المالية المتاحة

I-2- النمو الاقتصادي:

يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ومتوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي ÷ عدد السكان، أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع. ويمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه ذلك التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبء قلة الموارد.²

و يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداماً وأكثرها صدقاً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي عامة ما يقاس النمو الاقتصادي باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط والمتمثل في المعادلة التالية:

$$\text{معدل النمو} = \frac{(\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة})}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية وتقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 183.
² - ناجي حسين خليفة: النمو الاقتصادي، النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، دط، 2001، ص 09.

II التأسيس النظري لديناميكية تحقيق الإنفاق العام للنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي :

تعتبر فعالية النفقات العامة عن حجم الأهداف المنتظرة من خلال الآثار الاجتماعية والاقتصادية لبرنامج انفاقي معين مقارنة بالأهداف المحددة مسبقاً.¹ ويعتبر النمو الاقتصادي إحدى هذه الأهداف ، وقد تطرقت عدة نظريات إلى دراسة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ، وبالتالي كان لكل منها رأي مخالف للآخر .

II-1-وجهة نظر الكلاسيكية: لقد تميز الفكر الكلاسيكي بإعطاء دور ضيق للدولة حيث تم حصره في أقل الحدود والمتمثلة في المهام التقليدية لها، واولا حماية المجتمع ضد الاحتلال من الخارج، تانيا حماية كل عضو في المجتمع من ظلم الآخرين، ثالثا دعم المؤسسات والأشغال العمومية.²

و ركز الكلاسيك على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل ، ومن ذلك آراء "A.Smith" بأن العمل هو مصدر لثروة الأمة ، وتقسيم العمل. الذي دعا إلى عدم تدخل الدولة، والاعتماد على آلية السوق (اليد الخفية)³ في إعادة التوازن بالاضافة إلى أن الإنتاج هو دالة لعوامل عديدة هي العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي ، والتغير في نمو الإنتاج يتحقق عندما يحصل تغير في أحد العوامل أو جميعها.⁴

كما زاد اهتمام النظرية الكلاسيكية بالتوازن المحاسبي للميزانية العامة،(تساوي جانب الإيرادات العامة مع جانب النفقات العامة) أي عدم قبول عجز ولا يسمح بتكوين فائض،⁵ وبالتالي التأكيد على ضرورة توازن الميزانية واعتبروه المبدأ الواجب تحقيقه دون اللجوء إلى الإصدار النقدي أو الاقتراض لأن النفقات العامة موجهة أساسا للاستهلاك وهذا سوف يؤدي إلى التضخم وفي ذلك يقول "آدم سميث": " **the only good budget is a balanced budget** ".⁶

II-2-وجهة النظر الكينزية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي(أثر المضاعف):

ظهرت أفكار الاقتصادي كينز (1883-1946) **John Maynard Keynes** ، من خلال كتابه الشهير "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود"، والذي صدر في عام 1936، والذي ضمنه نقدا شديدا للنظرية الكلاسيكية، وتطلب الأمر حينئذ تدخل الدولة واتسع دورها في الحياة الاقتصادية ، وبالتالي تغيرت النظرة إلى النفقات العامة تغيرا جذريا فقد تم تزايد الاهتمام بها ليس فقط من حيث الحجم وإنما أيضا من حيث مكوناتها وأهدافها ومعايير تحديدها ونوعيتها، وخاصة دورها الكبير في إحداث النمو الاقتصادي.

ويرى كينز وأتباعه أن علاج أزمة الكساد العالمي تتم من خلال أدوات السياسة المالية وخاصة النفقات العامة والتي تساهم في زيادة الطلب الكلي الذي يتمثل في "تلك المبالغ المتوقعة إنفاقها سواء كان ذلك من أجل اقتناء الأغراض

¹ - François Ecalle, Maitriser les finances publiques pourquoi, comment?, économica ,paris, 2004,p225

1-ALAN.J.Auerbach and Martin Fildstein,Hand book of Public Economics ,Volume 1,Elsevier,5edition,2005, p3

³ - اليد الخفية: استعمل هذا المصطلح لأول مرة من قبل آدم سميث ، ومفاده أن الأفراد وفي سعيهم لتحقيق مصالحهم الخاصة تتحقق بطريقة غير مباشرة المصلحة العامة.

⁴ -مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات - الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007. ص62.

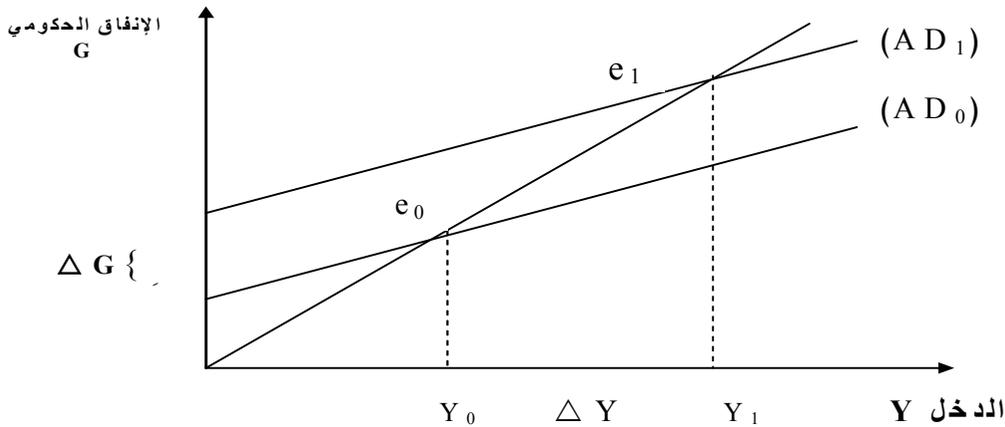
⁵-نواز عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالية العامة، الطبعة I، دار المناهج، عمان، 2005، ص18.

⁶-سميرة بوخالفة، السياسة الميزانية في إطار برامج التصحيح الهيكلي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، 1999، ص31.

الاستهلاكية والاستثمارية"، أو بصفة مختصرة "هو مجموع الاستهلاك والاستثمار"¹، من أجل زيادة الإنتاج والتشغيل والقضاء على البطالة وبالتالي إنقاذ النظام الرأسمالي من الخطر الذي يهدده نتيجة لوجود البطالة.² ويرى "كينز" أيضاً أن زيادة النفقات العامة في شكل إستهلاك أو استثمارات عمومية و تقديم تحويلات جديدة أو تخفيض الضرائب يساهم في تقريب الإقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل⁽³⁾، وبالتالي فإن للإنفاق العام دور كبير في الرفع من الطلب الكلي:⁴

كما أيد الاقتصادي (Alvin Hansen) في كتابه "السياسة المالية والدورات الاقتصادية" تحليلات كينز للمشكلات الاقتصادية وكذلك السياسات النشيطة للحكومة من خلال الإنفاق الحكومي في مسعاها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. فقد ركز كينز على ضرورة تفعيل دور الدولة من خلال الاقتطاعات الجبائية وتخفيض الاستهلاك وكذا الاستثمار العمومي،⁵ ويمكن توضيح أثر الإنفاق العام على الدخل الوطني من خلال الرسم البياني أدناه:

الشكل البياني رقم(1): نموذج تقاطع كينز" بين الانفاق الكلي والعرض الكلي.



Source ; MICHEL Dévoluy , *Théories macroéconomiques* , 2^{em}e

الشكل البياني أعلاه يمثل الطلب الكلي مجموع الإنفاق الاستثماري (AD_0)، أما العرض الكلي يمثل بالخط 45° ، وتمثل نقطة التقاطع (e_1) نقطة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى الدخل الكلي (Y_0)، ولكن عند مستوى هذا الدخل التوازني توجد فجوة انكماشية (تقدر بالمسافة ΔG) فإذا قامت الدولة بزيادة حجم الإنفاق العام ليتم القضاء على هذه الفجوة ويزداد الدخل التوازني إلى (Y_1) (وهو دخل العمالة الكاملة). كما يلاحظ الزيادة في الدخل الكلي (ΔY) أكبر من الزيادة في الإنفاق الحكومي (ΔG) ويرجع ذلك الى ظاهرة مضاعف الإنفاق الحكومي.

¹- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2005، ص 63.

² - منحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 151.

3 - D. LABARONNE: Macroeconomie-les fonctions économiques-édition SEUIL ; PARIS ;1999 -P.29

⁴ - منحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 151.

⁵ - Jacques Fantanel, Analyse des politiques économiques, office des publications universitaires, 2005,p35.

إن فكرة المصاعف-التي طورها كينز- كانت ثمرة بحث الإنكليزي (Richard Khan) سنة 1931 والتي يؤكد بمقتضاها حتمية التزام الحكومة بتوفير البني التحتية لمصاعفة حجم التشغيل، فباحتماع مجموعة من الشروط لن يقتصر أثر هذه السياسة على عدد العمال المشغلين في شق الطرق وإنما سيكون أثرها أبعد من ذلك بكثير.

❖ إذا ما المقصود بمفهوم "أثر المصاعف" ؟

أثر المصاعف يعبر عن الزيادة في المداخيل و الإنتاج (ΔY) الناتجة عن إرتفاع مبالغ النفقات العمومية (ΔG) بحيث أن تغطية هذه النفقات يكون عن طريق الموارد الجبائية،¹

كما يمكن صياغة مفهوم أثر المصاعف على أنه: «هو عبارة عن أداة للنمو الاقتصادي وهو يوضح أثر تغير الاستثمار على الدخل الوطني، أو هو المعامل الذي يبين مقدار الزيادة في الدخل الوطني الناتجة عن الزيادة في الاستثمار»²

وإذا كان تركيز (Richard Kahn) على مصاعف التشغيل، ورؤية كينز من خلال نظرية مصاعف الاستثمار وأثره على الدخل القومي إلا أن الفقه الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع نظرية المصاعف وأثره ليشمل ليس فقط الاستثمار بل وكذلك الاستهلاك، والإنفاق العام، والتصدير. ويمكن من خلاله تقييم فعالية السياسة المالية لذلك نستعين بما جاء به كينز لتوضيح ذلك من خلال صياغة هذا الاستدلال على شكل علاقة جبرية:³

$$\Delta Y = K \cdot \Delta I$$

حيث أن: ΔY يعبر عن التغير في الدخل.
 ΔI يعبر عن التغير في الاستثمار.
 K معامل المصاعف.

يعبر اصطلاح "المعجل" في التحليل الاقتصادي عن أثر الزيادة في الانفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل.⁴

فالمعجل يبين أثر التغير الاستهلاك على الاستثمار ويمكن التعبير عن ذلك كما يلي:

$$\frac{\Delta C / \Delta I}{\text{التغير في الاستثمار}} = \text{التغير في الاستهلاك}$$

ذلك أن زيادة الدخول يترتب عليها زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مما يدفع بالمنتجين إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية من معدات وأدوات وآلات للرفع من الإنتاج وبالتالي الأرباح، وازيادة الاستثمار يرتفع مستوى الدخل

¹ - A. SAMUELSON : Les Grands Courants de la pensée économique-OPU-Alger 1993 -PP.475-476

² -بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص139.

³ - ب.برنييه و اسيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير ابراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، لبنان، 1989، ص163.

⁴ - سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الاسكندرية. ص81

القومي ، ومما يلاحظ هنا وجود تفاعل متبادل بين المضاعف والمعدل مما يحدث آثارا تراكمية في كل من الدخل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار بشرط وجود جهاز إنتاجي مرن يستجيب للزيادة في الإنفاق بزيادة الإنتاج

II-3-3-الدراسات الحديثة حول تأثير الإنفاق العام في النمو الاقتصادي:

II-3-3-1-نموذج (Harrod - Domar) كما ظهر نموذج (Harrod - Domar) كتوسعة

ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزية ، ويستند هذا النموذج على تجربة الدول المتقدمة ، ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان ، وقد توصل إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو.¹

II-3-3-2-نموذج بارو (Barro (1990) ومن أبرز النماذج التي أعطت للدولة دور في النمو الاقتصادي نموذج

بارو (Barro (1990) الذي يبين أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي (Croissance

(endogène)، حيث انه يفترض ان الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص و تستعمل مشترياتها من اجل عرض

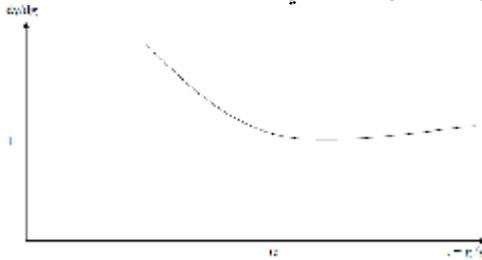
الخدمات العمومية مجاناً إلى المنتجين الخواص، الأمر الذي يساعد المؤسسات على الاستثمار أكثر لتحقيق النمو.

ومن خلال نموذج (Barro 1990) "le modèle de croissance endogène"² والذي من خلاله

استنتج أن الإنفاق العام هو منتج وأن حجم التدخل العمومي في الاقتصاد g/y يكون في حجمه الأمثل عندما تكون

الانتاجية الحدية للإنفاق العام تساوي $dy/dg=1$ (الشكل البياني رقم 02).

الشكل البياني رقم (02): الحجم الأمثل للتدخل الحكومي والإنتاجية الحدية للإنفاق العام.



Source. Musa FOUDEH, Libéralisation Financière, Efficacité du Système Financier et Performance Macroéconomique -Enseignements pour l'Egypte, la Jordanie et le Libanm, Thèse pour le Doctorat ès Sciences Economiques, université de Limoges, 2007,p14.

وقدر Barro الحجم الأمثل للتدخل الحكومي في الاقتصاد بواسطة الإنفاق العمومي ب α التي تراوح 30% من

الناتج الداخلي الخام PIB (الشكل البياني رقم)³ ، فيجب على الدولة ألا تقتطع من الدخل القومي لتغطية النفقات

العامة إلا في حدود نسبة معينة ، مراعية في ذلك أن تترك لإفراد قوة شرائية مناسبة للأغراض الاستهلاكية ، وأن تمكنهم

من تكوين رؤوس أموال إنتاجية جديدة(الشكل البياني رقم 03).⁴

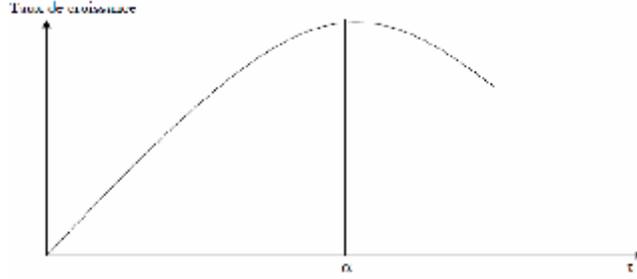
¹ - المرجع السابق ، ص74.

² - Musa FOUDEH, Libéralisation Financière, Efficacité du Système Financier et Performance Macroéconomique - Enseignements pour l'Egypte, la Jordanie et le Libanm, Thèse pour le Doctorat ès Sciences Economiques, UNIVERSITE de LIMOGES, 2007,p14.

³ - ibid.

⁴ - محمد حلمي مراد، مالية الدولة، عين شمس، مصر، ص112.

الشكل البياني رقم (03) : الحجم الأمثل للتدخل الحكومي والنمو الاقتصادي:



Source. Musa FOUDEH, op.cit.p14..

ووفقا لذلك عندما يكون حجم الحكومة صغيرا فان توسع هذا الحجم يصاحبه تزايد في معدل النمو لما يؤدي إليه من توسع في البنية الأساسية . وهناك حدا اذا زاد عنه حجم الحكومة فان التدخل الحكومي يصاحبه انخفاض في معدل النمو. ويرجع ذلك إلى أن التدخل الحكومي الزائد يصاحبه زيادة في التعقيدات الروتينية مما يعرقل الإنتاج ، كما يصاحب الزيادة في الإنفاق زيادة مماثلة من الضرائب وهو ما يقلل من الحافز على العمل ويبطئ في زيادة الطلب الكلي وبالتالي يعيق النمو.

II-3-3- نماذج الخدمات العامة: كما بدأت بعض النماذج الاقتصادية تدخل الخدمات العامة كأحد العناصر المؤثرة في النمو ومن أهم هذه النماذج: ¹ "نموذج السلع العامة للخدمات الحكومية المنتجة" (The public Goods Model of Productive) و"نموذج التكديس للخدمات الحكومية المنتجة" (The Congestion model of Productive Government Services) ، ويشير هذان النموذجان إلى أن العلاقة بين حجم الحكومة مقاسا بنسبة الإنفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي هي علاقة غير خطية

II-3-4- أعمال Daniel LANDAU يعتبر (Daniel LANDAU) الاقتصادي الذي قام بدراسة لاختبار درجة النمو في البلدان النامية للفترة ما بين 1960-1980.² وكانت هذه الدراسة بالنسبة له لشرح الاختلافات في أداء هذه البلدان من حيث النمو من سماتها الخاصة : مستوى الدخل الأولي للفرد ، معدل النمو السكاني لهذه الفئة من السكان ، والاستثمار الخاص ومعيار أو أكثر فيما يخص الرأس المال البشري والتنمية البشرية³ وحصص النفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي. الاستنتاج الذي يبرز هو أن حصة الاستهلاك ال . يخفف كثيرا من النمو الاقتصادي.

على النمو إلا إذا كان له مخرج ذو فعالية كبيرة .

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية للنشر، مصر ، 2003 ، 150 .

²-Bernard Landais , Leçons de politique budgétaire, balises, paris, 1998, p 196.

³ - ويقصد "بالرأس المال البشري" مجموع المهارات والخبرات اللازمة لاستغلال الرأس المال المادي ، وكذلك المستوى الصحي الذي يسمح بالمحافظة على القوة العاملة.

في الاقتراض والضرائب الإضافية

() هو في الواقع ليس له أثر إيجابي على النمو، وبالتالي يرى (Daniel LANDAU) أن هذه النتيجة (7٪ في المتوسط) PIB

باعتباره عاملا ضروريا للتنمية حتى وإن كان ينطوي على تضحية كبيرة من الاستهلاك.

والعديد من الدراسات لاقتصاديين شملت الدول ذات الحجم الكبير لوحظ فيها تدني لمستويات النمو الاقتصادي وأرجع ذلك إلى ضعف إنتاجية القطاع العمومي وكذلك ثقل ميزانية الخدمات الاجتماعية.

[Easterly & Rebelo (1993), Tanzi & Schuknecht (1996), King & Rebelo (1998)]

III- دور برامج الإنفاق العام الاستثماري في تحقيق النمو الاقتصادي في حالة الجزائر:

لقد عرفت الجزائر في منتصف (1986) الثمانينات أزمة بترولية خانقة جراء انخفاض سعر البترول إلى قيم متدنية،

باعتباره العنصر الأساسي في إيرادات ميزانية الدولة وكذلك يمثل أكثر من 98%

بالسلطات الجزائرية إلى ضرورة الشروع في إصلاحات اقتصادية في مختلف الميادين والمجالات ، بغية الرفع من معدلات كما أعقبت هذه المرحلة سياسة تنمية توسعية في الإنفاق العام

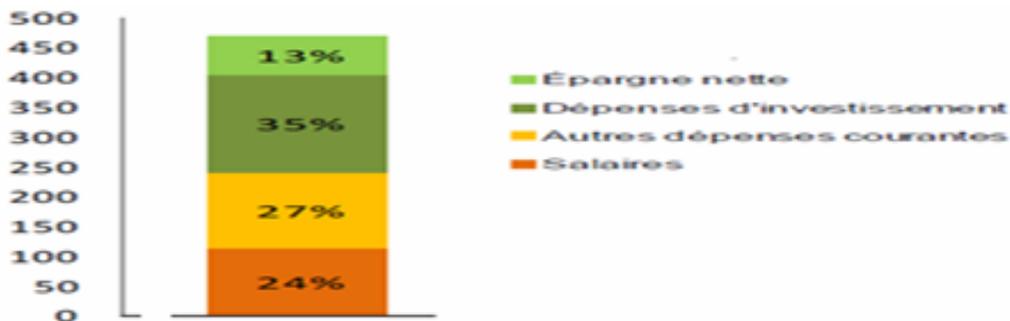
من خلال برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الذين رصدت لهما مبالغ جد ضخمة للدفع بعجلة النمو والتنمية في شتى المجالات.

III-1- تطور برامج الإنفاق العام المخصصة للاستثمار العمومي:

ملحوظا خلال مرحلة الدراسة وذلك يرجع إلى ارتفاع أسعار البترول، وهذه الزيادة انحصرت معدنها بالنسبة PIB

28.9 % 39.1 % ، وكان هذا الارتفاع المسجل سببه كذلك الاستثمارات العمومية المبرمجة في هذه الفترة، حيث حارية بنسب متفاوتة مثلما يوضحه الشكل البياني أدناه.

الشكل البياني رقم (04): تطور النفقات العامة الاستثمارية والجارية في الجزائر خلال الفترة 2010/2001:



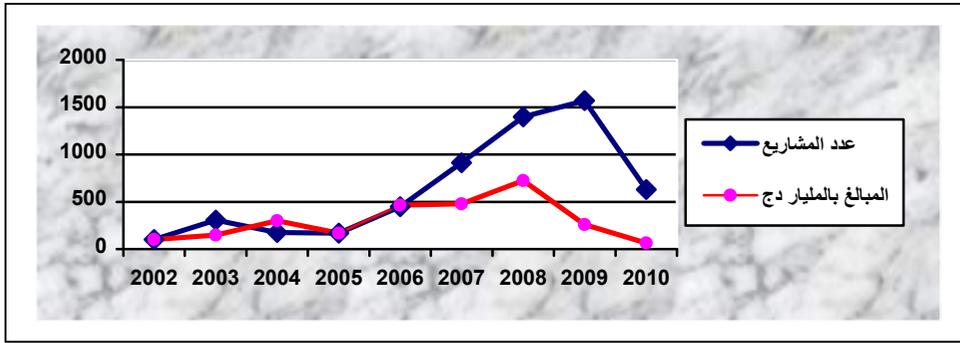
من خلال الشكل البياني أعلاه يلاحظ زيادة متواصلة في النفقات العامة وخاصة النفقات الاستثمارية (محل تركيز) والتي لم تشهد الجزائر مثلها منذ الاستقلال، حيث وصلت نسبتها في الفترة 2010/2001 إلى ما يقارب 35 % من مجموع النفقات العامة، وذلك راجع للسياسة الاستثمارية المنتهجة في هذه المرحلة والتي سوف نتطرق إليها في العنصر الموالي بالتفصيل.

III-2- اعتمادات الإنفاق العام المبرمجة والاستثمارات العمومية المحققة وتأثيرها على النمو الاقتصادي:

III-2- الاستثمارات العمومية المحققة خلال الفترة 2010/2000: الفترة الممتدة بين

2010/2000 عدة إنجازات والتي يمكن ملاحظتها من خلال الاعتمادات المبرمجة ضمن الميزانية العامة والتي تعتبر أرقام تقديرية والتي تقودنا إلى تحليل الإنجازات الفعلية من خلال الاستثمارات العمومية ضخمة المحققة في مختلف المجالات والتي يمكن توضيحها من خلال الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (05): المشاريع المبرمجة خلال الفترة 2010/2000:



Source: ANDI : <http://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets> le 19/12/2012.

والملاحظ أن الزيادة في عدد المشاريع الاستثمارية خلال هذه الفترة كان في حضم تنفيذ مشروع الإنعاش الاقتصادي توزعت هذه المشاريع على عديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية والمساهمة في خلق الثروة يمكن التطرق إليها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات:

المجموع	السياحة	الصحة	الزراعة	الخدمات	الصناعة	البناء والأشغال العمومية والري	النقل	القطاع
25 015	160	348	354	2 091	2 622	4 796	14 644	عدد المشاريع
1949	94	19	14	273	1205	170	171	المبلغ بالمليار دج

Source: Ibid.

هذا الزخم من المشاريع المنجزة في هذه الفترة تم تقسيمها إلى مشروعين مهمين هما مشروع الإنعاش الاقتصادي الذي

1- مشروع الإنعاش الاقتصادي:

الجدول رقم (03):

برنامج

:

أنشطة البرنامج	دعم الإصلاحات الاقتصادية	دعم النشاط الزراعي	التنمية المحلية	الأشغال الكبرى	الموارد البشرية
المخصصات المالية	47	65	113	210	90
النسب المئوية	8.95	12.38	21.52	40	17.14

2001.

المصدر:

ومن أهم الأهداف التي رصدت لهذا البرنامج كما يلي:

- محاربة البطالة.

2- مشروع دعم النمو الاقتصادي: هذا المشروع الثاني ضمن السياسة التنموية الجديدة في البلاد خصص له مبلغ

50 مليار دولار، تم توزيعه على القطاعات المبينة في الجدول الموالي

الجدول رقم (04):

:

القطاعات	المبلغ بالملايير من دج	%
أولا: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، منها:	1.908,5	45.5%
ثانيا - برنامج تطوير المنشآت الأساسية، منها:	150,00	40.5%
ثالثا - برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها:	10,15	8%
رابعا - تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	4,0	48%
خامسا - برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50,0	1.1%
المجموع البرنامج الخماسي 2005/ 2009	4.202,7	100%

2005.

المصدر:

وقد جاء مخطط دعم النمو لإقتصادي ليتم النقائص التي نتجت عن برنامج الإنعاش الإقتصادي، وقد خصص له

55 دولار لإعادة إنعاش الإقتصادي، بحيث عرفت النفقات العامة الإستثمارية نموا معتبرا خلال

الفترة ما بين 2005/2010، يوجه في معظمه إلى التنمية المحلية و النهوض بالتشغيل في القطاعات الواعدة و

الاستراتيجية كقطاع البناء و الأشغال العمومية الذي استفاد من مبلغ مهم 600 مليار دج وذلك راجع لبرمجة

555 مليار دج لإتمام برنامج المليون سكن، بالإضافة إلى

. وهذا ما يفسر توجه الدولة نحو سياسة

700

عث جديد لدور الدولة من خلال هذين البرنامجين.

1999-2004 تعزز النمو وتسارعت وتيرته (ربح درجتين أو أكثر في السنة لتبلغ 6.8%

2003) وتحسنت نوعيته ، لاسيما في قطاعات الفلاحة والمحروقات والبناء، ويبقى النمو الصناعي وحده غير كافي ودون

1.

وبذلك تركز الحكومة على تطبيق إستراتيجية إنعاش قادرة على مواصلة النمو وتحسين مستوى معيشة السكان

حيث خصص لهذه الأخيرة نسبة 45.5% من مجموع الاستثمارات وتم التركيز كذلك على الاستثمار في المنشآت

40.5% من أجل بناء الاقتصاد الوطني ومواكبة التطور الراهن. ويمكن تلخيص برامج التنمية المحلية في

الجدول التالي:

الجدول رقم (05) : نصيب برامج التنمية المحلية خلال الفترة (1998-2009).

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	-98	-2005
						2004	2009
المجموع العام PCD+PSD	84.0	120	296.	290.	214.	997.2	1908
	1	.58	58	82	82	4	.5
البرامج القطاعية غير المركزة PSD	49.1	80.	154.	245.	188.	776.1	1708
	6	97	78	49	81	62	.5
البرامج البلدية للتنمية PCD	35.5	39.	41.7	45.4	62.0	221.0	200
	1	04	9	7	1	8	

المصدر: أحمد شريه : تجربة التنمية المحلية في الجزائر، في الموقع www.ulum.n/d175htm

PCD: هو مخطط شامل للتنمية في البلدية وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات

PSD: هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون

وصية عليها ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي الذي يسهر على تنفيذه²

ومن خلال الجدول يلاحظ اهتمام الدولة بالبرامج المحلية، وذلك من خلال تخصيص مبالغ مالية ضخمة لكل

من البرامج PCD والبرامج الإقطاعية PSD حيث بلغت حجم البرامج 3585.08

13 ولاية من الجنوب رصد له مبلغ مالي قدر ب 25

. ومن أهم النتائج المحصل عليها من تطبيق هذه البرامج انتقال عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من

¹ - عبد اللطيف بن أشنهور ، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق ، ALPHA Design 2004 ، ص 84 .

² - موسى رحمان، وسيلة السبتي: تسيير تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، ملتقى دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة.

179893 2001 إلى 188544 2002، بالإضافة إلى خلق أكثر من 457400

III-2- تحليل تطور نسبة النمو في القطاعات الاقتصادية بالنظر للاستثمارات المحققة:

في هذه المرحلة ارتفعت نسبة النمو (التي لم تعرفها ا) 3.2% 1999 إلى أقصاها 6.8% 2003 5.2 2004 4.9% 2006 5.3% 2009. والجدول الموالي يوضح تطور نسبة نمو مختلف القطاعات الاقتصادية

الجدول رقم (06): خلال الفترة 2009/1999

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
-	-0.9	-0.9	-2.5	-	0.9	8.1	3.7	-1.6	4.7	6.1	المحروقات
-	-	5.8	4.9	-	6.41	17	-1.3	13.2	-5	2.7	الفلاحة
-	4,3	0.8	2.8	-	2.6	1.4	2.9	1.1	1.4	1.62	الصناعة
-	-	9.5	11.6	-	8	5.8	8.2	2.8	4.1	1.4	الأشغال العمومية
-	-	6.9	6.5	5.3	7.7	5.7	5.4	3.1	2.6	3.14	الخدمات

المصدر: -/http://www.mf.gov.dz

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للامة لسنة 2008 ديسمبر 2009.

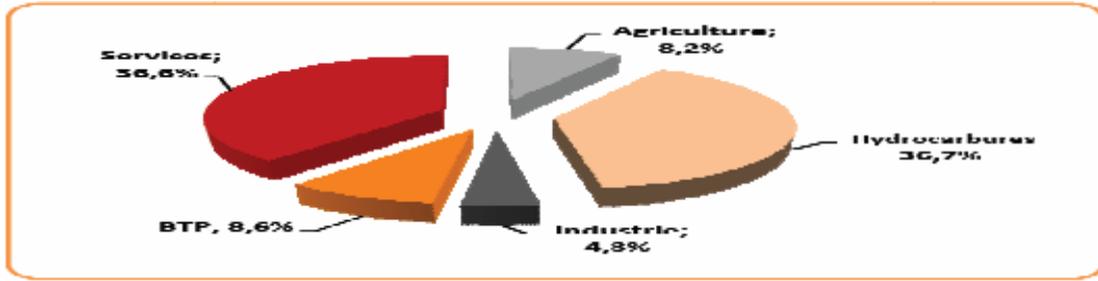
الجدول أعلاه يلاحظ معدلات نمو متباينة بالنسبة للقطاعات الاقتصادية والتي سوف نتطرق إليها بالتفصيل

:

III-2-1- قطاع المحروقات:

قطاع المحروقات عرف نسب نمو متباينة وذلك راجع للتغيرات الخارجية التي تطرأ على أسعار البترول و معدلات الإنتاج OPEC ، بحيث أن مؤشر إنتاج هذا القطاع يسجل نموا سلبيا في السنوات الأخيرة (2007 2008) إذ يسجل معدل سلبي (- 0,9%) سني 2007 2008. وقد أثرت هذه النتيجة سلبا على معدلات النمو الإجمالي للاقتصاد الوطني بسبب ثقل فرع " في تكوين القيمة المضافة، وله وزن ثقيل كذلك في تكوين الناتج الداخلي 2011 % 36.7 مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (06):



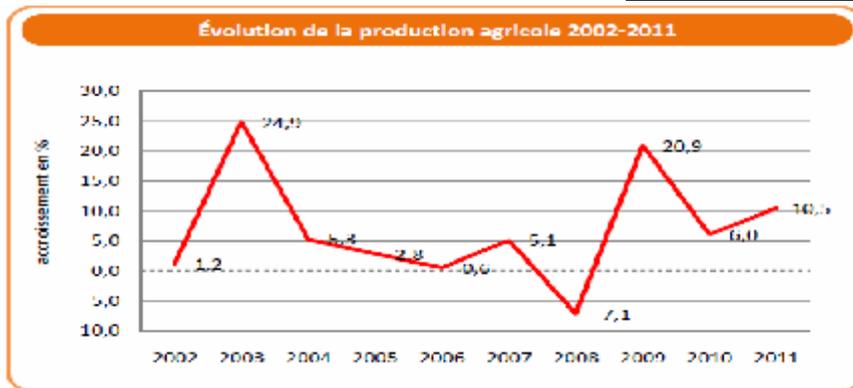
Source: Ministère de la prospective et des statistiques, rapport sur l'évolution de l'économie nationale année 2011; p15

كما أن مؤشر إنتاج هذا القطاع يسجل نموا سلبيا قدره (- 2,4%) 2008 2007. ويمكن تفسير هذا الانخفاض في الإنتاج بتذبذب أسواق الخام الدولية، بالإضافة إلى قلة الطلب على المحروقات خلال العالمية وانخفاض أسعار البترول التي وصلت إلى أقل من 50 دولار للبرميل ، مما أدى بالدول المصدرة

III-2-2-قطاع الفلاحة:

عرف هذا القطاع هو الآخر تذبذب في نسب ومعدلات الانتاج والنمو المسجلة حيث كانت اعلى معدلات في هذا القطاع سنتي 2003 2008 مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (07): تطور معدل إنتاج و نمو القطاع الزراعي ومساهمته في الناتج الداخلي الخام



Source: Ministère de la prospective et des statistiques, op.cit, p17.

هذا الارتفاع في موسم 2009/2008 19% 2003 ، ويرجع ذلك لسببي هما: ¹ موسم الأمطار الذي سجلته هذه السنة والنتائج الأولية لبرنامج الوطني للتنمية (PNDRA) ، وبرنامج الوطني للتنمية الريفية والفلاحية (PNDRA). ل البياني الموالي يوضح معدلات إنتاج و نمو قطاع الفلاحة ومقدار مساهمته في الناتج الداخلي الخام.

¹ - Ministère des Finances , La situation Economique et Financier en 1999 et 2004,P4

الذي شهد انخفاضا	4.6 %	1.2 %
2011	12.4 %	

1

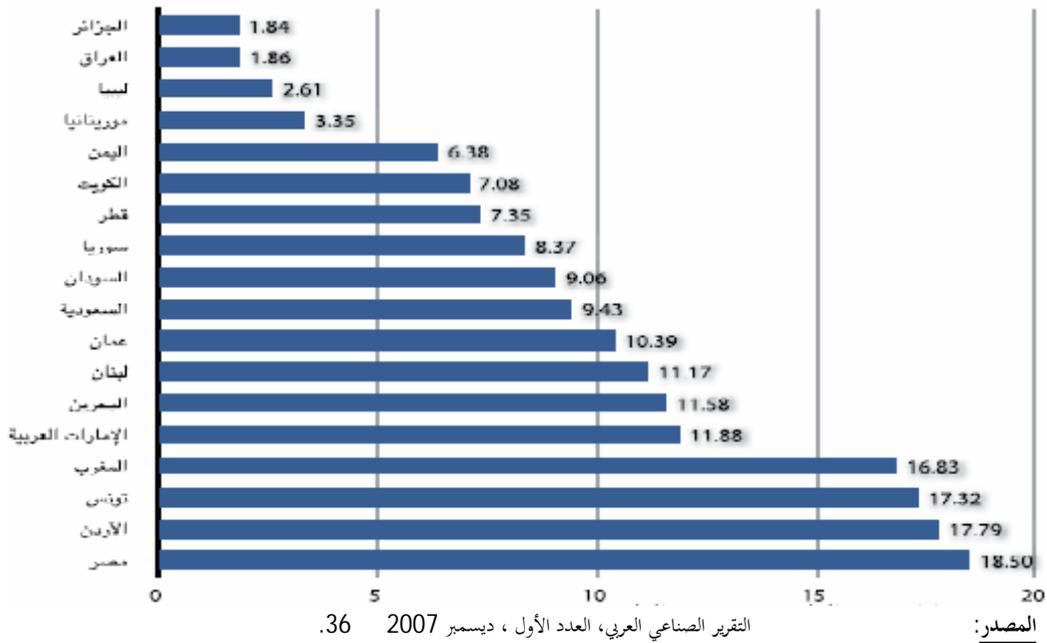
يبقى القطاع الصناعي جد متأخر ، فقد تم ترتيب الجزائر في المرتبة الأخيرة بين

الدول العربية من خلال مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي

وضعت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في تقريرها تحت عنوان التقرير الصناعي العربي سنة 2007²

ما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (09): مساهمة القيمة المضافة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في ا

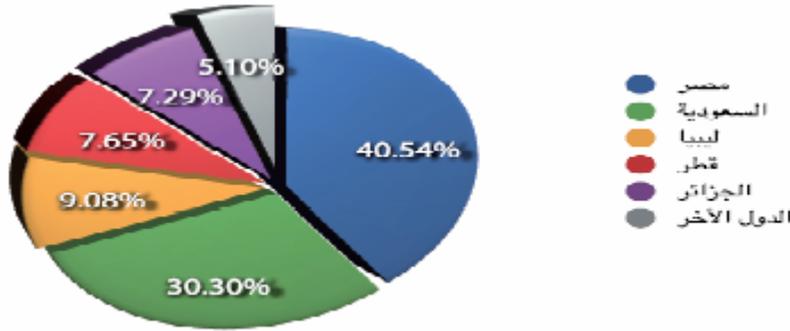


وتبقى الاسباب وراء تراجع هذا القطاع في عدم الاهتمام من طرف الدولة بهذا القطاع، والعراقيل الموجودة والمستمرة في بيرة والمتوسطة، كما أغفلت الدولة تركيزها على الاستثمارات العمومية في القطاعات الصناعية الإستراتيجية مثل قطاع الحديد والصلب الذي تأخرت فيه الجزائر، فقد تم ترتيبها في المرتبة الأخيرة ضمن الخمسة دول الأول عربيا في إنتاج الحديد والصلب. مثلما هو موضح في الشكل البياني:

¹ - تقرير الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2012.

² - المنظمة العربية للصناعة والتعدين، التقرير الصناعي العربي، العدد الأول، ديسمبر 2007، ص.36.

الشكل البياني رقم (10): أكبر خمسة منتجين للحديد والصلب في العالم العربي:



، مرجع سبق ذكره، ص48.

المصدر:

من خلال تحليل معدلات النمو في القطاعات الثلاثة السابقة فإنه لا يظهر تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ظرا لتأثيرها بعوامل أخرى التي سبق ذكرها وبالتالي لا يوجد أثر مضاعف للإنفاق العام.

III-2-4-قطاع الأشغال العمومية: عرف تنمية كبيرة بتسجيله معدلات نمو جيدة بلغت أقصاها 8.2%

2002 وهي أعلى نسبة في جميع القطاعات، تطور بمعدل 11.6 % ، ومن ناحية حصته في تكوين ال

الإجمالي فقد ارتفعت من 8.5% (2003) 13.2% إلى 8.7% (2007) 17.5%

(. بينما انخفضت قيمة نمو هذا القطاع في سنة 2011 إلى 3%¹ بالمقارنة مع الفترة 2009/2006 التي

وصلت إلى 8.4% يرجع هذا الارتفاع لأسباب أهمها الزيادة في الانفاق الرأسمالي ب23% نظير الزيادة في

نسبة الاستثمار في البنية التحتية).

الجدول رقم (08): نسبة الاستثمار العمومي في مجال البنية التحتية بالنسبة لميزانية ()

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	Moy 00/06
<i>Total Infrastructures économiques</i>	8.90	16.0	19.30	19.30	12.80	40.90	47.50	29.90%
Routes	4.70	9.60	10.90	10.30	6.60	25.70	21.90	15.70
Ports	0.80	1.50	1.40	1.50	1.30	1.30	2.10%	1.50
Aéroports et météorologie	1.40	1.10	1.50	2.30	2.60	1.70	0.50	1.40
Chemins de fer	2.00	3.80	5.50	5.20	2.30	12.20	23.00	11.30

Source : Banque Mondiale : Revue des dépenses publiques, août 2007

بحيث ارتفعت نسبة الاستثمارات الموجهة للبنية التحتية مقارنة بإجمالي ميزانية التجهيز ضمن برنامجي الإنعاش الاقتصادي

8.9% 2000 إلى 47.5% 2006 وشملت عدة قطاعات حيوية.

2009

2009 موضحا أن وتيرة الانجاز انتقلت من 110000 / 2004 إلى 220000 2008

ثم إلى 275000 2009 ، وبلغت ميزانية وزارة السكن خلال سنتي 2009 2010 حوالي 9.9

¹ -ibid.

10.7

الي. ¹ كما ان الجهود الاستثمارية الجبار المبدول في مجال المنشآت بدا يعطي ثماره، سواء

1.216

13 538

ليكون همزة وصل بين ولايتي عنابة وتلمسان مرورا بـ 24 .

نفقا وعشرات المفارق التي تربط المدن النائية البعيدة عن خط الطريق السريع.

من غلاف مالي يزيد عن 800 . وبالتالي يظهر جليا أثر مضاعف الإنفاق العام على هذا القطاع.

III-2-5-قطاع الخدمات: بينما قطاع الخدمات هو الآخر ظهر عليه جليا تأثير مضاعف الإنفاق العام من خلال

تسجيله معدلات نمو جد مقبولة وصلت أقصاها إلى 7.7 2004 6.9 2007 .

III-3-تقييم أثر برامج الإنفاق العام والسياسة الاستثمارية العمومية على النمو الاقتصادي خلال الفترة

2010/2000 ... بين التذبذب والضعف:

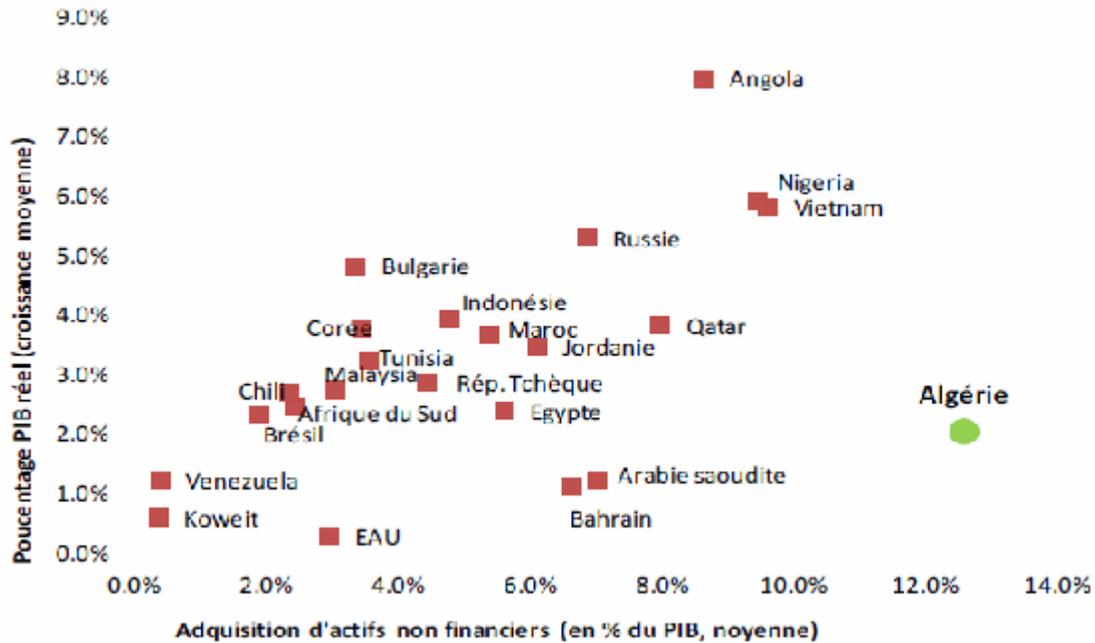
إن عملية التقييم تتعلق بصورة كبيرة بمعرفة جيدة بالتكلفة الموظفة والمعبر عنها ببرامج الإنفاق العمومي في سبيل تحقيق الخدمة العمومية ومقارنتها بأثر تلك الخدمة على الصالح العمومي ، وهذا ما يعبر عنه بالتخصيص الأمثل للموارد. ²

وتأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي والذي يعبر عن بمدى انتاجية هذا الإنفاق، ففي حالة الجزائر و بالمقارنة

مع دول أخرى ، فمقدار الإنفاق الاستثماري هو مرتفع لكن ترجمته على صعيد النمو الاقتصادي هو ضعيف مثلما

يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (11):



¹- Fédération internationale des ligues des droits de l'homme, rapport sur la situation des droits économiques, sociaux et culturels en algérie, p17.

²- Laurence CUVILLIER, L'évaluation de l'efficacité de la dépense publique dans le contrôle de la gestion opérée par les chambres régionales des comptes, mémoire de DEA, université Lille 2. p17.

Source: Fonds monétaire international, Rapport du FMI n° 12/20; Algérie : Consultation de 2011 au titre de l'article IV — Rapport des services du FMI; note d'information au public sur l'examen par le Conseil d'administration; Janvier 2012;p31.

والسبب في ذلك هو نظراً أن القطاعات المساهمة في النمو الإجمالي وخاصة قطاع المحروقات الذي يتأثر بعوامل خارجية ناتجة عن التغيرات التي تطرأ على أسعار البترول و معدلات الإنتاج المفروضة من OPEC تذبذب بسبب تأثره بموسم الجفاف و الأمطار ، بينما قطاع الصناعة يلاحظ نسب نمو متواضعة جدا ، ولكن . بينما عرف انتاج القطاع الصناعي العمومي تقهقرا وانخفاضا كبيرا من سنة

تسجيل معدلات نمو جيدة وارتفاع حصته في الناتج الداخلي الخام وصلت أقصاها إلى 8.5% 2003 راجع لأسباب أهمها الزيادة في الانفاق الرأسمالي في مجال المنشآت السكنية، و توسيع شبكات الطرقات وتكثيفها، و كما أن قطاع الخدمات هو الآخر ظهر عليه جليا تأثير مضاعف الإنفاق العام من خلال تسجيله معدلات نمو جد مقبولة وصلت أقصاها إلى 7.7 2004 6.9 2007 . من خلال دراسة أعدها البنك الدولي سنة 2008 93 دولة شملتها الدراسة فيما يخص الإنتاجية الاقتصادية أن الجزائر تأتي في المرتبة 85، رغم الإستثمارات الضخمة في الآونة الأخيرة والتي تعتبر الأحسن في المنطقة.¹

¹ - FMI, Bulletin Economique N°6 Novembre/Décembre 2007.P2.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

✓ تعتبر برامج الإنفاق العام المسطرة ضمن ميزانية الدولة أداة مهمة في تنفيذ الدولة للاستثمارات العمومية

✓ التسيير الجيد لبرامج الإنفاق العام في الاستثمارات المنتجة يساهم بدرجة كبيرة في تح

✓ النظام الميزاني الجزائري الحالي لا تستعمل فيه تقنية " ¹ بالإضافة إلى غياب استعمال

(معايير الحوكمة) في مجال تسيير الميزانية العامة

ساهم في التقليل من رشادة إنفاق المال العام على مختلف الاستثمارات العمومية وبالتالي الإخفاق في

✓ تأثير برامج الإنفاق العام الموجهة للاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر هو ضعيف نظرا لكون أن

القطاعات المساهمة في معدل النمو وخاصة المحروقات والفلاحة والصناعة تتأثر بعوامل خارجية مما ينتفي

وجود مضاعف الإنفاق في حالة هذه القطاعات الحساسة ، بينما يؤثر الجهد الإنفاقي للدولة ويظهر

التوصيات:

○ ضرورة البدء في إصلاح الميزانية العامة والتخلي على النهج التقليدي في تسييرها والإعتماد على الطرق الحديثة في

ميزانية الأداء والبرامج، وميزانية التخطيط والبرمجة، و

○ ة في مجال دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية من أجل تحقيق

الأهداف المحددة مسبقا وتلافي التأخر وزيادة تكاليف المشاريع، بالإضافة إلى العمل على توجيه الاعتمادات

المالية إلى البرامج الاستثمارية المنتجة للقيمة المضافة .

○

لأهدافها المرغوبة على مختلف الأصعدة ، ضرورة تحسين طرق التسيير في القطاع العمومي، المبنية على معايير

. لأنه أصبح الاهتمام بتحقيق النتائج أكثر من الاهتمام بحجم

المتاحة أي الانتقال من منطق الوسائل إلى منطق النتائج » *Le passage d'une logique de*

¹-DENIDENI Yahia , La pratique du système budgétaire de l'état en algerie , OPU, Alger , 2002 , p315:

17. محمد حلمي مراد، مالية الدولة، عين شمس، مصر، ص112.
18. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية . 81
19. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2002
20. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للامة لسنة 2008
21. العربية للصناعة والتعدي، التقرير الصناعي العربي، العدد الأول ، ديسمبر 2007
22. 2005.
23. 2001.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

24. ALAN.J.Auerbach and Martin Fldstein,Hand book of Public Economics ,Volume 1,Elsevier,5edition,2005.
25. Y. Benabdallah Chercheur CREAD Alger , Le développement des infrastructures en Algérie : quels effets sur la croissance économique et l"environnement de l'investissement?,article non publier ,
26. Bernard Landais , Leçons de politique budgétaire, balises, paris, 1998.
27. DENIDENI Yahia , La pratique du système budgétaire de l'état en algerie , OPU, Alger , 2002
28. Musa FOUDEH, Libéralisation Financière, Efficacité du Système Financier et Performance Macroéconomique -Enseignements pour l'Egypte, la Jordanie et le Libanm, Thèse pour le Doctorat ès Sciences Economiques, UNIVERSITE de LIMOGES, 2007.
29. François Ecalte, Maîtriser les finance publiques pourquoi, comment? ,économica ,paris, 2004.
30. Isabelle Joumard, Per Mathis Kongsrud, Young-Sook Nam et Robert Price, Améliorer le rapport cout-éfficacitté des dépenses publiques- l'expérience des payes de l'OCDE :, Revue économique de l'OCDE , n° 37, 2003
31. D. LABARONNE: Macroéconomie-les fonctions économiques édition SEUIL ; Paris ;1999 .

32. Jacques Fantanel, Analyse des politiques économiques, OPU, 2005.
33. Michel Devoluy, théorie macroéconomique, 2^{eme} édition , armand colin, paris , 1998.
34. SAMUELSON : Les Grands Courants de la pensée économique-OPU- Alger 1993-PP.475-476
35. Ministère des Finances , La situation Economique et Financier en 1999 et 2004.
36. Laurence CUVILLIER, L'évaluation de l'efficacité de la dépense publique dans le contrôle de la gestion opéré par les chambres régionales des comptes, mémoire de DEA, université Lille 2..
37. FMI, Bulletin Economique N°6 Novembre/Décembre 2007.
38. Fédération internationale des ligues des droits de l'homme, rapport sur la situation des droits économiques, sociaux et culturels en algérie
39. Ministère des Finances , La situation Economique et Financier en 1999 et 2004
40. <http://www.mf.gov.dz>